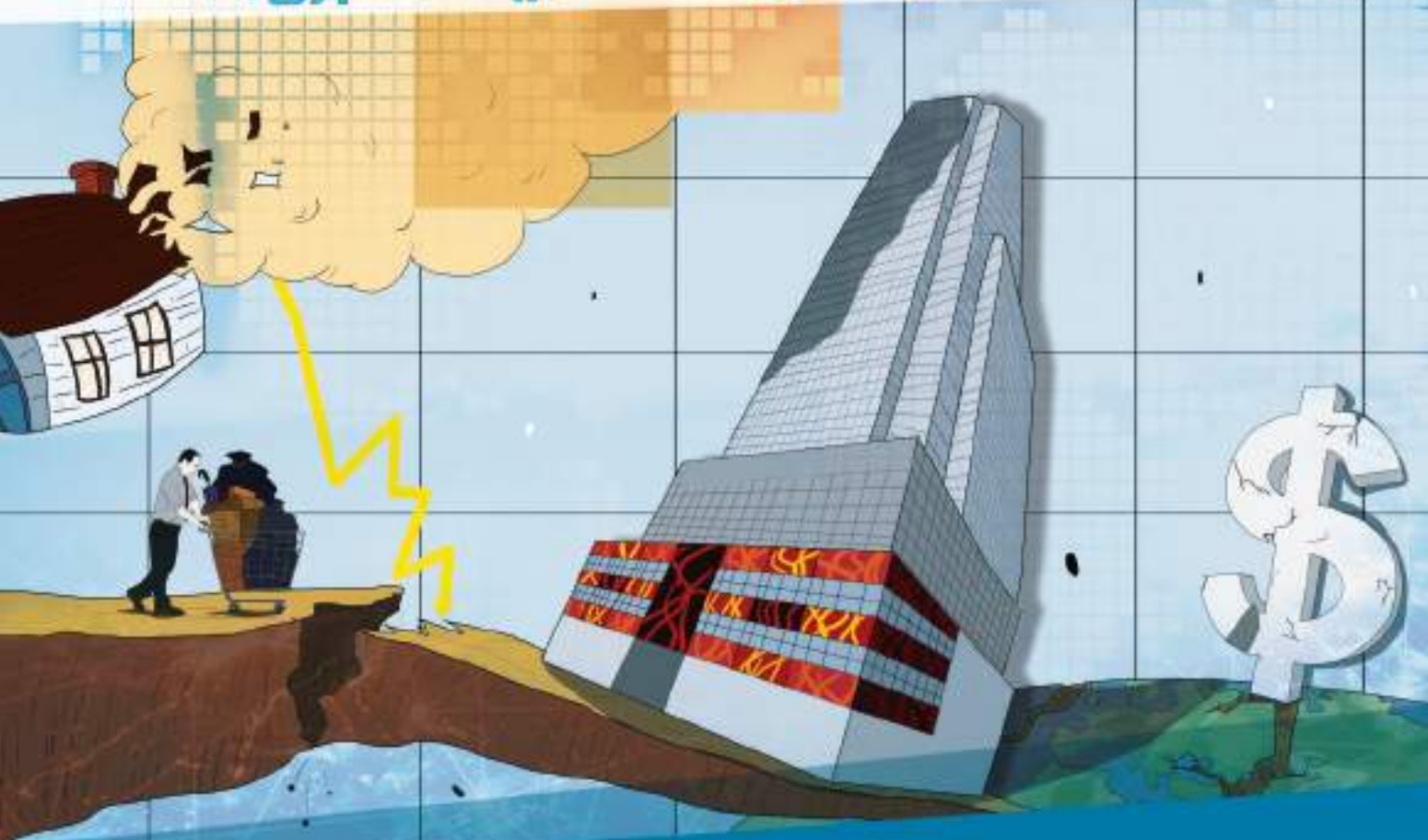


الاقتصادات العربية

بعد عقد على الأزمة العالمية الكبرى!



- التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومتطلبات الاحتواء والمواجهة
- اتفاقية تجارية جديدة بين أمريكا والصين: تبريد الحرب التجارية أم هدنة مضطربة؟!

- الاستثمار في قطاعات الخدمات وتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

- تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية العربية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الاتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الاتحاد سباًقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

أهدافه

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقمّ خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيز
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعل
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



الشراكة العربية – الصينية: هل تتأثر نتيجة "كورونا"؟!



يُلحق انتشار وباء كورونا خسائر فادحة في التجارة والتعاون الاقتصادي بين الصين والعالم العربي، ولن يقتصر ذلك على تراجع حضور المنتج الصيني في الأسواق العربية، فهل يشكل هذا التراجع فرصة لإحياء صناعات وحرف تقليدية عربية؟

الأخبار المتسارعة عن الفيروس القاتل كورونا وصعوبة القضاء عليه تصطاد بعضها بشكل يحبس الأنفاس ويهدد بشل التجارة والاقتصاد، فأخر الأخبار تفيد بأن مواجهته معقدة في وقت أعلنت فيه منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ على مستوى العالم. وفي خضم تزايد عدد الضحايا وتوقف الإنتاج والتجارة في مناطق صينية كثيرة لا يمكن حصر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس على مستوى الصين والعالم بشكل دقيق. غير أنها في الواقع تبلغ عدة مليارات يومياً إذا أخذنا بعين الاعتبار فقط تأثير العامل النفسي على العقود والاستثمارات وأن الصين بطل العالم في التصدير وأن ناتجها المحلي الإجمالي يزيد عن 14 تريليون دولار سنوياً، ما يشكل 17 بالمائة من الناتج العالمي.

بالنسبة للعالم العربي يعني ذلك خسائر يومية بمئات ملايين الدولارات، لأن الصين أضحت أهم شريك تجاري لكل الدول العربية عدا المغربية منها. فحجم التبادل التجاري بين الطرفين يزيد على 240 مليار دولار سنوياً خلال العامين الماضيين مقابل 190 مليار دولار عام 2011 و 40 مليار دولار عام 2004. وإن دلت هذه الأرقام على شيء فعلى نمو يحبس الأنفاس في التبادل المذكور وصلت نسبته إلى 20 بالمائة خلال سنوات عدة من العقد الجاري.

أول التبعات السلبية ظهرت في تراجع سعر برميل النفط بمعدل 2 إلى 6 دولارات للبرميل منذ اندلاع أزمة فيروس كورونا. وهو الأمر الذي يعني تراجع مداخيل الدول العربية النفطية. وسيزيد الطين بلة تراجع الطلب على النفط من الناحية الكمية بسبب توقف الإنتاج في مناطق صينية عدة وتراجع حركة السفر والتجارة. كما أن أسواق الدول العربية ستتأثر بتراجع الإنتاج الصناعي الصيني

من السلع الاستهلاكية، فمثل هذا التراجع سيقود إلى قلة المعروض من هذه السلع وارتفاع تكاليف النقل والتأمين عليها بسبب المخاوف الحقيقية والنفسية إزاء التجارة مع الصين والدول المجاورة لها مثل كوريا الجنوبية. ومن تبعات ذلك ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة وتراجع القوة الشرائية لفئات الدخل المحدود والطبقة الوسطى العربية التي اعتادت على استهلاك المنتجات الصينية الأنسب سعراً مقارنة بالمنتجات الأوروبية والأمريكية واليابانية المشابهة.

وسيكون التأثير السلبي على أشده في دول الخليج والعراق في حال استمرت أزمة كورونا. ففي هذه الدول وعلى غير دول المغرب العربي يتم الاعتماد على السوق الصينية في بيع صادرات النفط والغاز التي ستشهد أسعارها والكميات المطلوبة منها المزيد من التراجع في حال لم يتم وضع حد لانتشار الفيروس. أما في الدول المغربية فتستكون التبعات السلبية أقل كونها تعتمد على الأسواق الأوروبية والأمريكية في تصريف الصادرات بنسبة تصل إلى نحو الثلثين. وفي الوقت الذي لا تلعب في السوق الصينية دوراً يذكر صادرات هذه الدول، فإن 15 بالمائة من الصادرات السعودية البالغة أكثر من 294 مليار دولار ذهبت إلى الصين في عام 2018 على سبيل المثال.

في المحصلة، فإنه حتى الآن ليس من الواضح إلى متى ستستمر الأزمة التي ترتفع تكاليفها يوماً بعد يوم على الدول العربية والعالم. لكن وبغض النظر عن مدة استمرارها فإن على الدول العربية تعزيز توجهاتها لتنويع الإنتاج المحلي الزراعي منه والصناعي والاعتماد عليه بشكل متزايد في توفير السلع اليومية والاستهلاكية بدلاً من استيرادها من الصين ودول أخرى تحت رحمة الأزمات والكوارث والأوبئة التي تتسارع في عالمنا. وهنا لا بد من تركيز الجهود على إعادة إحياء الصناعات والزراعات التقليدية التي توفر الألبسة والأدوية والأغذية والأدوات المنزلية التي تم الاعتماد عليها في دول مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب وتونس والجزائر على مدى قرون طويلة قبل أن تتجه نحو الانقراض بفعل الإهمال والمنافسة العالمية. ولعل في تجربة تطوير زراعة التمر أو إحيائها في دول عدة كالسعودية والإمارات والجزائر وتونس أمثلة تحتذى لتجارب أخرى مستقبلية في مجال إعادة إحياء زراعة الأرز والمفروشات والألبسة التقليدية والأواني المنزلية الخشبية وغيرها.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تعزيز دور المرأة في الحياة
الاقتصادية العربية

التداعيات الاقتصادية
للتطورات الجيوسياسية في
المنطقة العربية ومتطلبات
الاحتواء والمواجهة

اتفاقية تجارية جديدة بين
أمريكا والصين: تبريد الحرب
التجارية أم هدنة مضطربة؟

الاقتصادات العربية بعد عقد
على النزعة العالمية الكبرى؟!



34



21



20



9

اقتصاد عربي

■ التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية في

21 المنطقة العربية ومتطلبات الاحتواء والمواجهة

34 ■ تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية العربية

استثمار

الاستثمار في قطاعات الخدمات وفي تحرير تجارة

46 الخدمات بين الدول العربية

61 أخبار

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الاقتصادات العربية بعد عقد على النزعة

العالمية الكبرى؟!

9

تجارة

اتفاقية تجارية جديدة بين أمريكا والصين:

تبريد الحرب التجارية أم هدنة مضطربة؟!

20



العدد 226 - كانون الثاني (يناير) 2020
Issue No. 226 January 2020

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شمس للطباعة والنشر

الاستثمار في قطاعات الخدمات
وتحرير تجارة الخدمات بين
الدول العربية



46

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb